تطور موقف حماس من الهدنة والتهدئة ١٩٨٨-٢٠١٤م

اعداد

د. نهاد محمد الشيخ خليل(*) أ. كريمة زهدي القصاص(*)

ملخص البحث:

عملت حركة حماس، إلى جانب تبنيها لخيار الكفاح المسلح، على التجاوب مع مقترحات الهدنة والتهدئة التي عُرضت عليها، يهدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة المقترحات بشأن الهدنة والتهدئة، ومعرفة أسباب توجه حماس لتبني الهدنة والتهدئة، ويسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات، تتمثل في: كيف ولماذا تطور موقف حركة حماس من الهدنة والتهدئة؟ ما هي الجوانب التكتيكية والاستراتيجية في تعاطي حماس مع الهدنة والتهدئة.

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي، وتم تقسيمها إلى مبحثين: يتناول الأول تطور موقف حماس من الهدنة، والثاني يستعرض تطور موقفها من التهدئة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن حركة حماس تناولت طرح موضوع الهدنة على أمل تقديم بديل عن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، لكن أحداً لم يتعامل مع هذا الطرح، ثم جرى طرح مفهوم التهدئة لوقف متبادل لإطلاق النار من جانب حماس ودولة الاحتلال.

Abstract:

In addition to adopting the option of armed struggle, Hamas worked to respond to the cease-fire and truce proposals presented to it. The purpose of this study is to determine the nature of the proposals on cease-fire and truce, and to answer about these questions: How and why has Hamas' position evolved from cease-fire and truce? What are the tactical and strategic aspects of Hamas' use of cease-fire and truce?

The study is based on the historical research methodology. It was divided into two sections. The first section deals with the evolution of Hamas' stance towards the cease-fire, and the second section deals with the evolution of Hamas' stance towards the truce.

The study concluded that Hamas discussed the cease-fire in the hope of offering an alternative option instead of recognizing Israel's right to exist. However, no one dealt with this proposal. The concept of calm was then put forward to a mutual truce by Hamas and the occupying state.

المقدمة:

اضطر العرب والفلسطينيون –فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي– للتعامل مع (الهدنة) منذ النكبة عام ١٩٤٨، وفي الحالة العربية تحولت الهدنة غالباً من وقف مؤقت للقتال مع "إسرائيل" إلى وقف دائم، إلا في حالات استثنائية سرعان ما تتوقف، و في الحالة الفلسطينية فقد وافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على وقف القتال مع الاحتلال، حتى قبل التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، أما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فقد بقيت تتبنى خيار المقاومة، لكنها تجاوبت مع الضغوط، وقدمت مقترحات لوقف القتال على شكل (هدنة)، وبعد ذلك على شكل (تهدئة).

يحاول هذا البحث تتبع موقف حركة حماس من الهدنة والتهدئة، وتحديد أسباب توجه حماس لتبني هذه المواقف، ويسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

١– كيف تطور موقف حركة حماس من الهدنة والتهدئة مع الاحتلال؟

٢– لماذا تبنت حركة حماس مقترحات الهدنة والتهدئة؟

٣– ما هو الجانب التكتيكي، وما هو الجانب الاستراتيجي في طرح حماس للهدنة والتهدئة؟

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، والإجابة على أسئلتها فقد اعتمدت منهج البحث التاريخي، وتم تقسيمها إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور موقف حركة حماس من الهدنة، وهي مرحلة الطرح النظري، وتقديم المقترحات، ويتضمن أربعة محاور هي: الإطار الزمني لطرح مقترحات الهدنة من قبل حركة حماس، وآراء الباحثين الأجانب من طرح حماس بشأن الهدنة، وموقف حركة حماس من الهدنة خلال حكومة محمود عباس.

المبحث الثاني: تطور موقف حماس من التهدئة، وهو مرحلة التطبيق العملي، ويشمل على محورين هما: الانتقال من الهدنة إلى التهدئة، وموقف حماس من التهدئة بعد العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٢– ٢٠١٤.

المبحث الأول

تطور موقف حماس من الهدنة

المحور الأول: الإطار الزمني لطرح مقترحات الهدنة من قبل حركة حماس.

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن وجودها مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في نهايات عام ١٩٨٧ بزعامة الشيخ أحمد ياسين، وتبنت في ميثاقها الذي صدر عام ١٩٨٨ الكفاح المسلح، لكنها جوبهت بالكثير من الأسئلة والضغوط؛ لتثنيها عن المضي قُدُما في طريق العمل المسلح، خاصة بعد أن أصبح واضحاً أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تقترب من التوصل إلى حل سياسي مع الاحتلال، في تلك المرحلة طرحت حركة حماس فكرة الهدنة منذ عام ١٩٨٨م، واستمر التعاطي مع هذا الطرح حتى العام ٢٠٠٣، في المحطات الرئيسية التالية:

طرح الشيخ أحمد ياسين فكرة التوصل إلى هدنة عام ١٩٨٨م، وجاء ذلك في سياق إجابته على أسئلة الصحفيين الإسرائيليين والأجانب عن رؤية الحركة لمستقبل الصراع، واكد على الفكرة عام ١٩٩٣م من داخل المعتقل[١].

وعرض رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق فكرة الهدنة لتجنيب المدنيين ويلات الحرب عام ١٩٩٤، وذلك بعد العمليات الاستشهادية التي قامت بها حركة حماس؛ للرد على اغتيال الشهيد يحيى عياش، الذي اشتهر بوصفه مهندس العمليات الاستشهادية [٢].

واعتبر موسى أبو مرزوق أن الحديث عن الهدنة ليس شيئاً غريباً، فقد سبق للدول العربية أن عقدت اتفاقيات هدنة مع الاحتلال عام ١٩٤٩، وأوضح أن الهدنة تعني بقاء كل طرف على موقفه دون الاعتراف أو الإقرار بموقف الآخر، ثم إيقاف الأعمال العسكرية بينهما [٣].

وحدد أبو مرزوق شروط الهدنة بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقطاع بما في ذلك القدس الشرقية [٤]،أما الشيخ أحمد ياسين فقد حدد شروطاً تفصيلية للهدنة تتمثل في: إزالة الاحتلال الصهيوني عن الأراضي الفلسطينية منذ ١٩٦٧م، وازالة كل آثار الاحتلال الصهيوني للمستوطنات من سجون ومعتقلات ووقف الضغوط الاقتصادية الداخلية وفتح الحدود المغلقة على الشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية جميعها وعاصمتها

القدس، وألا تتدخل إسرائيل في شؤوننا ولا أمتنا ولا حركتنا، أن يأخذ الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره كاملاً [٥].

تبنى الشيخ أحمد ياسين في أكثر من لقاء صحفي عام ١٩٩٧ فكرة التوصل إلى هدنة مع الاحتلال، وجاء ذلك عشية إطلاق سراحه من المعتقل [٦].

برز مصطلح وقف إطلاق النار بين الشعب الفلسطيني وبين سلطات الاحتلال عام ٢٠٠١، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة التي تم خلالها تفجير البرجين في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدرت حركة المقاومة الاسلامية حماس، بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٥م بياناً، ذكرت فيه أن العدو الصهيوني طالب بوقف إطلاق النار، لكنه –في نفس الوقت– يمارس سياسته الإرهابية باغتيال رموز وكوادر شعبنا، وأكدت حماس في بيانها أن الشعب الفلسطيني لن يرفع الراية البيضاء، بل إنه سيرد على العدو باللغة التي يفهمها [٧].

ويبدو أن حركة حماس لم تقدر في ذلك الوقت وطأة تلك الحادثة على الواقع الفلسطيني، لكن نتيجة للضغوط التي مارستها السلطة، وخشية على وحدة الصف الفلسطيني الداخلي، أصدرت حركة المقاومة الإسلامية حماس بياناً آخر، بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢١م أكدت فيه توقف العمليات الاستشهادية داخل الأراضي المحتلة، وأكدت أن هذا القرار جاء من أجل وحدة الشعب الفلسطيني، وحفاظاً على مسيرته الجهادية، لنيل حريته واستقلاله، واستجابة الى كثير من العقلاء الذين يرغبون في تفويت الفرصة على المحتلين الساعين لضرب وحدة الصف الفلسطيني، فإن حركة حماس من منطلق المسئولية التاريخية تعلن وقف العمليات الاستشهادية داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨، إضافة إلى وقف إطلاق قذائف الهاون الى حين [٨].

تركز جوهر الطرح في المرات الثلاث السابقة –وإن كان بتفاوت–على وقف المقاومة لمدة محددة من الزمن مقابل إنهاء الاحتلال، وإزالة المستوطنات، وعودة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة [٩].

في عام ٢٠٠٣ عرضت حكومة محمود عباس على حركة حماس والفصائل الفلسطينية إعلان هدنة، وقبلت حماس العرض، لكن تلك الهدنة ليس لها من المفهوم السابق إلا الاسم، وتتلخص فكرتها في وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، تلتزم فيها إسرائيل بوقف العدوان، وتتمكن الحكومة الفلسطينية من القيام بمهامها وخدمة الشعب الفلسطيني [١٠].

عندما طرح قادة حماس فكرة الهدنة، فإنهم لم يقدموا إطاراً نظرياً لهذا المفهوم، وبالتالي بقي الباب مفتوحاً أمام الباحثين للتفسير والتأويل السياسي، ومحاولة التأصيل الشرعي، أو الاستدلال على توجه حماس نحو "الواقعية"، أو ربما لجوئها لإطلاق الهدنة من باب التكتيكات وتفادي الضغوط.

المحور الثاني: آراء الباحثين الفلسطينيين من طرح الهدنة.

اعتبر خالد الحروب، وهو باحث فلسطيني مقيم في بريطانيا، أن الليونة في حديث أحمد ياسين، في عامي ١٩٨٨، ١٩٩٣م، هي محاولة من حماس لـ "تقديم طرح معاكس للتيار السياسي الرسمي السائد بصورة مقبولة، وعلى نحو لا يمس المبادئ الجوهرية، وأنها حاولت التملص من الضغوط المتراكمة عليها بعد أوسلو، وغالباً ما جاء طرح الهدنة بعد العمليات العسكرية التي تقوم بها حماس، ورادت الفعل الإسرائيلية الساخطة عليها، ومحاولة حماس بالتالي امتصاص رادت الفعل"[١١].

لكن خالد الحروب، وبعد رصده لمجموعة من التصريحات الصحافية لقيادات حمساوية منهم أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، ونزار عوض الله، في صحف فلسطينية وعربية، شملت المرحلة الواقعة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٥، خلص إلى نتيجة مفادها أن تأسيس وسيطرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، أضفى بُعداً جديداً يتعلق بتفادي "وضع داخلي فلسطيني مهدد بالانفجار، وأصبح المقصود بطرح الهدنة هو نزع فتيل الانفجار مع السلطة، وأصبح موجهاً للسلطة أكثر مما هو موجه إلى إسرائيل"[١٢].

واعتبر خالد الحروب أنه "لا يوجد على أرض الواقع فارق واسع بين الهدنة ومعاهدة السلام، وإذا كان المدافعون عن الهدنة يؤكدون أنها محدودة بزمن محدد، ويمكن إبرامها إلى حين زوال الضعف الذي يعتري الأمة، فإن المدافعين عن فكرة معاهدة السلام يملكون نفس الحجة حين يقولون إن أية معاهدة سلام هي انعكاس للموازين الظرفية للقوى، وأي تغيير في هذه الموازين، أي زوال حالة الضعف مثلاً، سينعكس على معاهدة السلام، إما تعديلاً أو إلغاءً، وبهذا فإن الفارق بين الفكرتين لا يكاد يتعدى أن يكون لفظياً على الرغم من الظلال الدينية والتاريخية التي تحملها كلمة هدنة، ولا تتمتع بها عبارة معاهدة السلام[١٣].

يمكن القول أن ما قاله الحروب عن عدم وجود فارق جوهري بين الهدنة وبين معاهدة السلام غير دقيق، وذلك لأن معاهدة السلام تشمل اعترافاً فلسطينياً بحق إسرائيل في الوجود على

مساحة ٧٨% من أرض فلسطين، وهذا يتضمن إسقاطاً لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى أنه فتح أبواب التطبيع العربي مع إسرائيل، بينما الهدنة توقف العمل العسكري بين الطرفين، وتبقي حالة الرفض للاحتلال قائمة، والتجربة التاريخية تؤكد ذلك، إذ بقي الرفض العربي الرسمي والشعبي للتطبيع مع إسرائيل قائماً بعد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، بينما بعد معاهدات السلام والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود أصبح التطبيع والعلاقات العلنية خاصة في المجال الاقتصادي شيئاً عادياً.

أبدى محمد مصلح، وهو باحث عربي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، نوعاً من الحذر في تقييمه لحديث الشيخ أحمد ياسين عن فكرة الهدنة، ووضع احتمال أن يكون عرض الشيخ أحمد ياسين للهدنة عرضاً تكتيكياً، لكنه أشار إلى أن فكرة الهدنة الدائمة مهمة؛ لأنها يمكن أن تساهم في منح شرعية شعبية لمبدأ السلام الدائم مع إسرائيل(١٤).

وحاول سالم سلامة تقديم تأصيل شرعي للهدنة، وهو يناقش مقترحات الشيخ أحمد ياسين فأكد أن المفهوم معمول به في الإسلام، ويقوم بها ولي الأمر بعد مشاورة أهل الحل والعقد، بما يكفل مصلحة الإسلام والمسلمين، وأكد أن الهدنة مع العدو المحتل لا يجوز أن تكون دائمة، وأنها يجب أن تعود بالفائدة على المسلمين من قبيل تخفيف المعاناة، وإخراج الأسرى بدون تمييز، ووقف الاغتيالات ...إلخ(١٥)، وأوضح سالم سلامة أن الهدنة ليست مجانية، وهي بحاجة إلى ضمانات، والإخلال بأي بند منها يُلغيها كلها، وأكد أن الهدنة لا تعني الاعتراف بدولة الاحتلال(١٦).

تجدر الإشارة إلى أن سالم سلامة، لم يفرق بين الهُدَن التاريخية التي توافق ولي الأمر، وبين طرح الشيخ أحمد ياسين الذي لم يكن ولياً لأمر الشعب الفلسطيني، وإنما أحد قادة الفصائل الفلسطينية؛ الأمر الذي يضعف التبرير الشرعي الذي قدمه سالم سلامة.

واعتبر معتز الدبس أن الهدنة ليست من الأطروحات الأساسية لحركة حماس، واستدل على ذلك، بأنها لم ترد في الميثاق، لكنها من المستجدات الهادفة إلى تفويت الفرصة على إمكانيات انتقام إسرائيل من الشعب الفلسطيني، على اعتبار أن انتفاضة عام ٢٠٠٠ زعزعت أمن إسرائيل من خلال استهدافها للمدنيين الإسرائيليين، ويعتبر معتز الدبس أن الهدنة لا تعني الاعتراف بالمحتل، وإنما وقف الصراع معه لفترة محددة(١٧).

وذكر طارق حسونة أن قيادات حركة حماس أجمعوا على طرح فكرة الهدنة مع سلطات الاحتلال [١٨]، وأوضح أن هناك بعض التباين في وجهات نظر قادة حركة حماس حول شروط الهدنة، ومدتها، وآلياتها، وليس على موضوع الهدنة بشكل أساسي [١٩].

واشار طارق حسونة إلى أن قادة حماس اهتموا بإعطاء تبرير ديني في البداية لمسألة الهدنة، وكان من بين المبررات[٢٠]:

١- أن هؤلاء أهل ذمة، والتعايش مع أهل الذمة ممكن ومباح، بل إن احترام أهل الأديان واجب على المسلمين.
٢- الهدنة مارسها الرسول صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية.

لكن رجب البابا ركز على أن طرح حماس للهدنه جاء في إطار إبداء المرونة السياسية، ليس أكثر، ودون التخلي عن الحق الفلسطيني[٢١].

افترض خالد زواوي أن حديث حماس عن الهدنة جاء في سياق انخراطها في العمل السياسي، وإدراكها لصعوبة التمسك بما اسماه "الشرعي الأيديولوجي" واضطرارها للانتقال باتجاه ما أطلق عليه "السياسي الواقعي"، والتعامل مع الواقع الجديد بشيء من المرونة تُبعدها عن موضوع الرفض العبثي، لكنها أرادت أن تأتي هذه المرونة على أساس شرعي يبرر التوجه السياسي، ويحفظ للحركة ماء وجهها أمام جمهور مؤيديها[٢٢].

رأى خالد زواوي أن حماس بهذه الخطوة لم تقم بعمل تأصيلي للموقف السياسي، وإنما وظفت التبرير الشرعي لكي تبرر الموقف السياسي[٢٣]، واستدل على غياب التأصيل الشرعي لموقف حماس من الهدنة بالقول: "للهدنة خمسة شروط، أولها أن يتولى عقد الهدنة الإمام أو نائبه، فهل تتبنى حماس موقفاً يخالفه، وهو ما لم يظهر في أي من أدبياتها التنظيرية، أم أنها تعتبر نفسها (ولي أمر المسلمين)، وبناءً عليه يحق لها أن تعقد الصلح والهدنة؟"[٢٤].

ويشير زواوي إلى أن أهمية طرح الهدنة من قبل حماس يعود إلى امتلاك هذا المفهوم لمبررات شرعية وسياسية مرضية للضمير الإسلامي والوطني الفلسطيني، حيث مارسها الرسول صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى أن الهدنة مبنية على أساس عدم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود[٢٥].

في عام ١٩٩٥ حدث حوار بين السلطة وحماس قبيل انتخابات المجلس التشريعي، حصلت السلطة على تعهد غير معلن من حماس بتجميد العمليات العسكرية إلى حين تمرير الانتخابات،

لكن "إسرائيل" باغتيالها يحيى عياش وضعت حداً لعملية تجميد العمليات، وعادت حماس مرة أخرى لتفعيل العمليات[٢٦].

ويظهر مما تقدم أن الباحثين الفلسطينيين انقسمت آراءهم إلى ثلاثة أقسام: الأول يشير إلى أن فكرة الهدنة لا تعني الاعتراف بإسرائيل، وأنها تأتي فقط في إطار إبداء المرونة في التعاطي السياسي. والرأي الثاني يعتبر أن فكرة الهدنة لا تختلف عن فكرة المعاهدة السياسية، وذلك في محاولة منهم لتسويق حركة حماس أمام العالم. أما الرأي الثالث اعتبر أن فكرة الهدنة تأتي في سياق انتقال حماس إلى مربع الواقعية السياسية التي سبقتها إليها حركة فتح.

المحور الثالث: آراء الباحثين الأجانب من طرح حماس بشأن الهدنة.

اعتبر كل من أستاذ العلوم السياسة في جامعة تل أبيب والخبير في الشئون الفلسطينية شاؤول مشعال، وزميله المؤرخ وأستاذ التاريخ في الجامعة العبرية أبراهام سيلع أن تبني حماس للهدنة المؤقتة مع إسرائيل إذا وافقت الأخيرة على العودة لحدود عام١٩٦٧، هو عبارة عن إبداء نوع من العقلانية والواقعية، وفي نفس الوقت فإن حماس تحافظ على صورتها كحامي للأهداف الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني، وتعكس قدرتها على التوفيق بين السلوك السياسي والمصطلحات الدينية، لكن ليس من المتوقع أن تتخلى حماس عن هدفها النهائي وموقفها المعلن من إسرائيل، وأقصى ما يمكن أن تذهب إليه حماس يتمثل في إيجاد صيغة للتعايش العملي بدلاً من الصراع المسلح[٢٧].

وأوضح شاؤول مشعال أن العمل العسكري عند حماس يخضع للحسابات السياسية، ويمكن أن توقفه حماس في سياق هدنة قد تستمر لأيام أو أشهر أو سنوات، دون أن يعني ذلك اعترافاً بإسرائيل، ويذكر أن حماس كانت منتبهة منذ البداية لاحتمال حدوث صدام مع السلطة الفلسطينية إذا استمرت في العمل العسكري بعد تأسيس السلطة، ولهذا طرحت فكرة الهدنة[٢٨].

يعتبر شاؤول مشعال أنه نتيجة لضغط السلطة على حماس، فإن الأخيرة حاولت التوصل إلى وقف العمل العسكري ضد إسرائيل، وذلك من خلال اتفاق بين حماس والسلطة الفلسطينية، حتى توقف السلطة الملاحقة الأمنية لقيادات حماس، الأمر الذي أحدث خلافاً بين قيادات حماس في الداخل وبين قياداتها في عمان. وفي الحوارات التي جرت في القاهرة قبيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية الأولى عام ١٩٩٦، طالبت السلطة الفلسطينية حركة حماس وقف شامل للعمل العسكري، لكن الأخيرة قبلت فقط وقف العمل العسكري من المناطق التي تسيطر عليها

السلطة، إضافة إلى عدم تبني أي عمل عسكري، والسلطة قبلت هذا الشكل من الهدنة؛ لأنها كانت تريد تمرير الانتخابات في يناير ١٩٩٦[٢٩].

وفي مسألة عدم استعداد حماس للاعتراف بإسرائيل، في أي اتفاق على الهدنة، ذكر الصحفي الإيرلندي بول مغيو، مؤلف كتاب (اقتل خالد) أن حماس طرحت الهدنة كحل مؤقت، دون الاستعداد للاعتراف بشرعية وجود إسرائيل[٣٠].

أشار الباحث الكندي سكوت رومانيوك إلى أن الأساس في موقف حركة حماس هو العمل على إزالة دولة إسرائيل، وأن كل حديث عن الهدنة، إنما يأتي في سياق إبداء مواقف مرنة بهدف تحسين صورة الحركة، وإبعاد صفة الإرهاب عنها[٣١].

أوضحت الباحثة الأمريكية سارة روي أن جهود التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل نجحت في إضعاف التوجه المسلح، وأصبحت تصريحات قيادة حماس أقل عقائدية، وتركز على مقاومة الاحتلال، والانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، نجحت السلطة الفلسطينية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وهذا حدث خلال عام ٢٠٠١، لكن إسرائيل أفشلته عندما اغتالت محمود أبو الهنود بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥، وتكرر الأمر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢ عندما اغتالت إسرائيل صلاح شحادة قبل تسعين دقيقة من دخول وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بين السلطة الفلسطينية وحماس حيز التنفيذ[٣٢].

ويكاد الباحثون الأجانب أن يتفقوا على أن فكرة الهدنة عند حماس تأتي في سياق المناورة، لتحسين الصورة، أو أنها نتيجة جهود التنسيق الأمني بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية، التي لاحقت حركة حماس، ومارست عليها مختلف أنواع الضغوط.

المحور الرابع: موقف حماس من الهدنة خلال حكومة محمود عباس:

شهد عام ٢٠٠٢ ذروة العمل الفلسطيني المقاوم، حيث تصاعدت العمليات الاستشهادية، وزاد العدوان الإسرائيلي شراسة خاصة فيما عُرف باسم "عملية السور الواقي"، وتكثّف الضغط الأمريكي لوقف الانتفاضة من خلال ما عُرف باسم "خطة خارطة الطريق [٣٣].

وفي هذا السياق تم تعيين محمود عباس رئيساً للوزراء في السلطة الفلسطينية في مارس ٢٠٠٣، ومع بدء عمل الحكومة الجديدة تصاعد النقاش حول كيفية توقيف العمل المسلح، وذلك بهدف تسهيل مهمة الحكومة الجديدة، وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية لم تكن مجمعة في ذلك

الوقت على العودة للتنسيق الأمني بصيغته القديمة، خاصة وأن الرئيس الراحل ياسر عرفات رفض هذا التوجه، لهذا عمل محمود عباس على الوصول إلى تفاهم مع الفصائل لوقف العمل المسلح لمدة مؤقتة، وذلك حتى تحظى هذه الفكرة بقبول التنظيمات الإسلامية [٣٤].

لكن حركة حماس كانت قد تحفظت أكثر من مرة على تصريحات محمود عباس قبل استلامه لمنصبه رئيساً للوزراء، وخلال شغله لهذا المنصب، حيث أبدت حركة حماس اعتراضها على إعلان محمود عباس من موسكو استعداد السلطة وقف المقاومة ضد الاحتلال لمدة عام من طرف واحد[٣٥]، وخلال عمله رئيساً للحكومة حظيت مواقفه باستنكار حركة حماس، ورد ذلك في البيان الذي أصدرته الحركة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٥ تعقيباً على خطاب رئيس الحكومة الفلسطينية في مؤتمر العقبة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٤، ووصفت حماس هذا الخطاب بأنه إعلان "الحرب على الشعب الفلسطيني بدلاً من الاحتلال الصهيوني، وذلك عبر إدانته المطلقة للمقاومة دون تمييز "[٣٦].

وكانت كتائب عز الدين القسام قد أكدت في بيانها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢، الذي استنكرت خلاله اغتيال سلطات الاحتلال أحد قيادات كتائب القسام (عبد الله القواسمي)، على الازدواجية الغربية، حيث يطلب الاتحاد الأوروبي وممثلو الدول الغربية من حماس وقف إطلاق النار، بينما يغضون الطرف عن قيام حكومة الإرهابيين باغتيال رجال المقاومة[٣٧].

ورغم ذلك، وافقت حركة حماس على إعلان هدنة لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من ٢٠٠٣/٦/٢٩، وتضمنت الهدنة وقفاً فورياً للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، بما يشمل رفع الحصار عن المدن والقرى والرئيس ياسر عرفات، وإطلاق سراح جميع الأسرى دون شرط أو قيد، وفي حال أخل العدو بهذه الشروط أو بأي منها، فإن الهدنة تصبح منتهية[٣٨].

وهنالك من رأى أن موافقة حماس على هذه الهدنة حدث لأن الحركة اعتقدت أنها مستهدفة، ولا يمكنها حماية نفسها إلا إذا أصبحت جزءاً من المجلس التشريعي[٣٩]، وهذه هي المرة الأولى التي تعلن حركة حماس فيها الهدنة بشكل رسمي، وعللت ذلك بانه من أجل حماية مصالح الشعب الفلسطيني والوحدة الوطنية [٤٠].

وأعربت كتائب القسام، خلال فترة الهدنة، وتحديداً في شهر أغسطس ثلاث مرات عن غضبها من انتهاكات الاحتلال للهدنة، وجاءت المرة الأولى بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٨، حيث استنكرت كتائب القسام اغتيال الاحتلال لشهيدين من نابلس[٤١]، وكانت المرة الثانية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢، حيث

أعلنت كتائب القسام أن التزامها بالهدنة ليس ناتجاً عن ضعف، ووجهت أمراً لخلاياها بالرد السريع على جرائمه، وجاءت المرة الثالثة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩، حين أعلنت كتائب القسام تبنيها للعملية الاستشهادية التي حدثت في القدس، حيث فجّر أحد أعضاء حماس نفسه على متن باص إسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى مقتل ٢١ إسرائيلياً، وجرح ما يزيد على المائة(٤٢).

وبعد اغتيال قوات الاحتلال للقيادي في حركة حماس (إسماعيل أبو شنب)، أصدرت كتائب القسام بياناً أعلنت فيه أن الصهاينة يُجهزون على الهدنة، وطالبت خلاياها بالرد السريع، وحمّلت الصهاينة المسئولية عن انتهاء الهدنة(٤٣).

يشير الباحث الفلسطيني ثابت العمور إلى أن جهات عديدة وجهت انتقادات لحركة حماس بسبب قبولها بالهدنة، ولهذا كانت حماس تؤكد دائماً أنها لم تقبل بالهدنة نتيجة ضعف، بل هي مساحة لالتقاط الأنفاس من جهة، وكشف حقيقة العدو أمام الرأي العام العالمي من جهة أخرى(٤٤).

أطلقت حركة حماس في بيانها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢١ تحذيراً لحكومة محمود عباس من عواقب الإجراءات القمعية التي هددت بتنفيذها، وعلى رأسها الاعتقالات، واعتبرت أن هذه الإجراءات تضع الحكومة في مواجهة الشعب الفلسطيني، وفي الخندق المعادي له، ويقضي على آمال الوحدة الوطنية(٤٥).

يبدو أن حرص حركة حماس على الالتزام بالهدنة كان نابعاً من رغبتها في تفادي الصدام مع السلطة الفلسطينية، وأجهزتها الأمنية، وليس أدل على ذلك من الأزمة التي نشأت بعد عملية القدس بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩،حيث تأهبت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الفلسطينية لشن حملة اعتقالات واسعة بعدها، وكان الأمر في طريقه للتنفيذ، لولا مماطلة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في توجيه الأوامر للأجهزة الأمنية التابعة له للتحرك، وعندما اغتيل إسماعيل أبو شنب توقفت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة محمود عباس عن سعيها لتنفيذ الاعتقالات.

المبحث الثاني

تطور موقف حركة حماس من التهدئة

المحور الأول: الانتقال من الهدنة إلى التهدئة

فرّق الباحث الفلسطيني عامر شديد بين مفهومي (الهدنة) و (التهدئة) عند حركة حماس، وقال أن "مصطلح الهدنة في خطاب حماس السياسي ورد في معرض تقديمه للحل المرحلي والقائم على القبول بدولة على حدود عام ١٩٦٧، أما مصطلح التهدئة فكان يُقصد به وقف العمليات العسكرية الميدانية لفترة من الزمن"[٤٦].

واعتبر الباحث الفلسطيني عامر شديد أن مصطلح التهدئة ورد في خطاب حماس متزامناً مع تطبيق اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وإنشاء السلطة الفلسطينية على خلفية النقاش حول تأثير عمليات حماس العسكرية على السلطة وعلى التسوية السياسية، الأمر الذي شكل ضغطاً سياسياً وميدانياً على حماس، فتجاوبت–حسب عامر شديد– من خلال طرح مفهوم التهدئة، وذلك بهدف نزع الفتيل، وجاء ذلك بطريقة توحي بأن التهدئة أُعطِيت للسلطة أكثر منها للاحتلال، وذلك لتحقيق هدفين من وجهة نظر عامر شديد، هما: نأي حماس بنفسها عن شبهة التواصل مع الاحتلال، وتجنب تصعيد التوتر والاحتقان في العلاقات الفلسطينية الداخلية[٤٧].

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التهدئة جاء بعد عام ٢٠٠٣، وتحديداً في عام ٢٠٠٥، الذي شهد مطلعه نقاشاً حول استمرار الهدنة –التي بدأت عام ٢٠٠٣– بشكل مجاني،والمقصود هنا أن تتوقف المقاومة عن ممارسة أنشطتها، بينما تواصل قوات الاحتلال عدوانها، لكن السلطة برئاسة محمود عباس كانت مؤيدة لاستمرار وقف المقاومة، بغض النظر عن مدى التزام إسرائيل بوقف عدوانها، مما أثار نقاشاً واسعاً بين المثقفين داخل الأرض المحتلة وخارجها.

وفي هذا السياق كتب أستاذ التاريخ الحديث في جامعة الأقصى بغزة خالد صافي بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٤ مقالاً بعنوان (هل الهدنة وسيلة أم غاية؟)، نشره على الموقع الألكتروني دنيا الوطن، أوضح فيه أن منطق السلطة الفلسطينية، الذي يعتبر الالتزام بالهدنة مصلحة فلسطينية خالصة ينطوي على سوء تقدير، وأشار إلى أن فرض الهدنة بالقوة على فصائل المقاومة ضار بالمصلحة الفلسطينية، ودعا السلطة للتشاور مع الفصائل، وأكد على أن إسرائيل أيضاً لها

مصلحة في الهدنة، إضافة إلى تأكيده على ضرورة الاستفادة من إمكانيات المقاومة التي أثبتت جدارتها خلال انتفاضة الأقصى[٤٨].

في هذه المرحلة تغير الاسم من (هدنة) إلى (تهدئة)، وذلك لأن ما يجري على الأرض هو مجرد وقف مؤقت ومحدود جداً لإطلاق النيران بدون أي مضمون سياسي، ورغم كل النقاشات والمحاذير، فقد تمكن الرئيس الفلسطيني محمود عباس من إقناع حركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية بضرورة استمرار التهدئة، جاء ذلك نتيجة للحوار الذي جرى في القاهرة في الفترة الواقعة بين ٣/١٥ وحتى ٢٠٠٥/٣/١٧م، ويظهر من نص البيان أن الاتفاق على استمرار التهدئة هو جزء من رزمة قضايا تم الاتفاق عليها، وتتمثل هذه القضايا في[٤٩]: التمسك بالثوابت الفلسطينية، والتأكيد على الحق في المقاومة، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، كما تضمن البيان الختامي للحوارات المشار إليه آنفاً التأكيد على التزام إسرائيل بوقف كافة أشكال العدوان، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين، ونص البيان على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط (الذي يجمع بين الترشيح الفردي في الدوائر، إضافة إلى الترشيح من خلال القوائم الحزبية على مستوى غزة والضفة) لانتخابات البرلمان، والتمثيل النسبي للانتخابات المحلية، وتشكيل لجنة لوضع أسس تفعيل وتطوير منظمة وفق أسس يتم التراضي عليها، ونص البيان في فقرته الختامية على أنه لا بديل عن الحوار لحل كافة أشكال الخلافات.

يتضح من نص اتفاق القاهرة أن موافقة حركة حماس على التهدئة، جاء في إطار محاولتها إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، وبناء حالة من الوحدة الوطنية تقوم على أساس الشراكة من خلال الانتخابات الشاملة للرئاسة والتشريعي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي تفسيره لإنجاح التهدئة في عام ٢٠٠٥، اعتبر أشرف بدر أن "إسرائيل" كانت تريد أن تمر عملية إعادة انتشار قواتها بهدوء، فعملت من ناحيتها على تهدئة الأمور على الأرض، لكنها بمجرد انتهاء سحب القوات والمستوطنات من غزة، بدأت بخرق التهدئة، مدعية أنها ليست طرفاً فيها[٥٠].

وقد رصدت بيانات كتائب الشهيد عز الدين القسام اختراقات جيش الاحتلال للتهدئة، ومن أمثلة ذلك البيان العسكري الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٨م[٥١]، والذي نعى الشهيد أحمد روبين برهوم،

والبيان الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٨م، والذي نددت فيه كتائب القسام بمحاولة الاحتلال الفاشلة لاستهداف مجموعة من المجاهدين، وحذر البيان من أن مثل هذه الانتهاكات يمكن أن تنسف التهدئة(٥٢).

وفي نهاية عام ٢٠٠٥، ومع تكرار الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية للتهدئة، عبرت كتائب القسام عن غضبها الشديد، وتحديداً في بيانها الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١م، حيث نعت قائد لواء جنين، الشهيد زايد خليل موسى، وأكدت أن الاحتلال ما زال يمعن في غطرسته وعدوانه على أبناء الشعب الفلسطيني، وأكدت أنه وبعد هذه الجريمة، فإن التهدئة باتت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وهددت كتائب القسام بالرد على جرائم الاحتلال بعد عام من الصبر، والعض على الجراح(٥٣).

وقد توافقت تصريحات مسئول العلاقات الدولية في حركة حماس أسامة حمدان في مقابلة مع صحيفة السبيل الأردنية مع ما ورد في بيان كتائب القسام بشأن تمديد التهدئة التي استمرت طوال عام ٢٠٠٥م بسبب خروقات إسرائيل لها وقيامها بقتل واغتيال لأبناء الشعب الفلسطيني، وأعلن انتهاءها بنهاية العام نفسه، وأنه لا مجال لتجديدها بسبب الخروقات التي تقوم بها قوات الاحتلال، كما أن التهدئة لم تحقق الهدف الأساسي من الموافقة عليها، وهو إطلاق سراح الأسرى (٥٤).

وفي هذا السياق كتب الباحث الفلسطيني عبد الرحمن فرحانة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٦ مقالاً بعنوان (التهدئة ودكتاتورية المنظور السياسي الأحادي) أشار فيه إلى التباين في موقفي حماس والسلطة من التهدئة، وأوضح أن السلطة الفلسطينية تريد من التهدئة مهلة لإعادة بناء هياكلها، وخاصة الأجهزة الأمنية لتعديل ميزان القوى الداخلي، تمهيداً لاستئناف ما أسماه المقاولة الأمنية، والتحضير لصناعة مناخ شعبي لانطلاق عملية التسوية.

أما بخصوص حماس، فإنها حسب مقال عبد الرحمن فرحانة تريد التهدئة استراحة محارب؛ لأن الصراع طويل المدى، ويحتاج إلى نفس طويل، كما تريد استثمار (إعلان القاهرة) لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على صعيد النظام السياسي، والأجندة السياسية كذلك (٥٥). واعتبر الكاتب الفلسطيني تيسير عزام أن دمج حماس في السلطة عدَّل جزئياً من سلوكها السياسي، وجعلها تطرح فكرة الهدنة من باب التكتيك السياسي(٥٦).

تجدر الإشارة إلى أن التمييز بين الهدنة والتهدئة لم يكن في بدايات الأمر، واضحاً للجميع إذ جرى الخلط بين المصطلحين واستخدم الأول مكان الثاني في مواطن عديدة

وبعد انتخابات المجلس التشريعي وتشكيل حماس للحكومة العاشرة، وجدت الحركة نفسها ملزمة بتهدئة ذاتية واضطرارية من أجل تهيئة الظروف لحكومتها للعمل، لكن ذلك لم يستمر طويلاً إذ أعلنت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ انتهاء التهدئة فعلياً، ونفذت على إثر ذلك عملية الوهم المتبدد، حيث تم أسر جندي إسرائيلي، وربما يعود السبب في ذلك إلى ما ورد في تصريح أبو عبيدة الناطق باسم كتائب القسام، في تصريح صحفي بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٧م، أن ما يقوم به الاحتلال من عمليات اغتيال ضد المجاهدين، وخاصة حركة حماس، لن يدفع الحركة للتنازل، ولن يزيد المقاومة إلا قوة وإصرارا على مواصلة ضرب الاحتلال، وأن المقاومة لن تقدم تهدئة مجانية بأي حال من الأحوال، فكتائب القسام لن تقبل بتقديم تهدئة على طبق من ذهب، وعلى العدو أن يعلم أنه سيدفع الثمن في حال استمر العدوان على أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة [٥٧].

وبعد أسر الجندي الإسرائيلي، قامت قوات الاحتلال بشن هجوم قاسي على القطاع أوقع مئات الشهداء، وفرض حصار بري وبحري مس بحياة المواطنين، مما دفع حماس للتفكير مرة أخرى بإعادة تقييم المرحلة، فالتزمت حماس بتهدئة من جانبها بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦، وذكرت الفصائل أن حماس شجعتهم على الالتزام بالتهدئة[٥٨].

شهد منتصف عام ٢٠٠٨ تجدداً للنقاش الفلسطيني بشأن تمديد التهدئة، أو إنهائها، وفي هذا السياق كتب الباحث الفلسطيني المتخصص في الشئون الإسرائيلية صالح النعامي بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ مقالاً بعنوان (التهدئة والمفاوضات .. أين الخطوط الحمراء؟)، نشره الموقع الألكتروني الإسلام اليوم، دعا فيه قوى المقاومة ألا تسمح لإسرائيل بفرض إملاءاتها بشأن التهدئة، وبعد أن استعرض الموقف السياسي في إسرائيل وفي المنطقة، توصل إلى نتيجة تفيد بأن إسرائيل ستخسر إذا استمر التصعيد، ولهذا فهي بحاجة إلى التهدئة، لكنها ستحاول المناورة، وسترفض نقل التهدئة إلى الضفة الغربية، وبناءً عليه اعتبر أنه ليس من الحكمة السماح لإسرائيل بفرض إملاءاتها[٥٩].

من جانبه، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١م عزم حكومته مساعدة مصر في التوصل إلى تهدئة متبادلة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وقال هنية في بيان

حكومته ستساعد القيادة المصرية في التوصل إلى تهدئة متبادلة متزامنة شاملة بهدف رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني [٦٠].

وذكر القيادي في حركة حماس، ووزير الداخلية في حكومة إسماعيل هنية، سعيد صيام بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠ أن تجربة حركة حماس مع الاحتلال تدل على أن هناك مصلحة لإسرائيل في أن تتحقق التهدئة، ويتم وقف إطلاق الصواريخ على المستوطنات في الأراضي المحتلة، مقابل أن توقف إسرائيل عدوانها على شعبنا وتقوم بإجراءات لتخفيف الحصار، وأضاف صيام أن الاحتلال يريد أن تقتصر التهدئة على غزة دون الضفة أما المقاومة فهي مصرة على أن تشمل التهدئة الضفة والقطاع في نفس الوقت لأن المقاومة لا تريد للاحتلال أن يستفرد بالضفة، وأشار صيام إلى أن الاتصالات بين حماس والجهاد من جهة والجانب المصري من جهة أخرى متواصلة لأجل إتمام الاتفاق حول التهدئة [٦١].

وأكد هنية في حفل افتتاح مستشفى جديد للأطفال بمدينة غزة ان حركته تؤيد تهدئة متبادلة وشاملة مع إسرائيل قائلاً: "آليات التنفيذ مرهونة بوقف العدوان ورفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر وشدد هنية على أن أي تهدئة يمكن لحركته أن توافق عليها لابد وأن تكون مرهونة بالإجماع الوطني أي بموافقة فصائل المقاومة الفلسطينية على حد قوله [٦٢].

وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨ تمكن الجانب المصري من التوصل إلى تهدئة بين المقاومة الفلسطينية وحكومة الاحتلال ضمن شروط وتفاهمات شفوية غير مباشرة، يمكن إجمالها في النقاط التالية [٦٣]: وقف الأعمال العسكرية من الجانبين لمدة ستة أشهر، وتحديد ساعة الصفر لبدء الاتفاق، وهي النقطة الوحيدة الواضحة والمحددة في الاتفاق، أما بخصوص الضفة الغربية، فإن مصر تعهدت بالعمل على نقل التهدئة إليها لاحقاً، دون تحديد كيف ومتى، وبالتنسيق مع من؟ وفيما يتعلق برفع الحصار أو تخفيفه، فقد اشتمل الاتفاق على العبارة التالية "بعد ١٠ أيام يُرفع الحصار عن كل المواد كماً ونوعاً والتي سبق حظرها بسبب الحصار"، وهو كلام عام ومُرسل.

وفيما يتعلق بمعبر رفح، فقد بقي خارج الاتفاق، واستعدت مصر لاستضافة وفد عن حماس والسلطة والأوروبيين لبحث فتح معبر رفح، وهذا يعني أنه لو رفضت السلطة، أو الأوروبيين فتح المعبر فإنه لن يُفتح، وستكون إسرائيل بريئة من تهمة إغلاقه، والجدير بالذكر هنا أن حماس التي كانت تؤكد باستمرار أنها الحكومة الشرعية، فإنها تعترف هنا ضمناً أن السلطة الشرعية هي

تلك الموجودة في رام الله، وذلك من خلال الموافقة على النص التالي "تستضيف مصر وفوداً عن حماس، والسلطة، والأوروبيين لبحث فتح معبر رفح"[٦٤].

تسبب إعلان التهدئة في إثارة الجدل والنقاش حول مدى الالتزام بها، خصوصاً أن بعض الفصائل أعلنت أنها غير معنية بها، وحماس اعتبرت من يخرق التهدئة يضر بمصالح الشعب الفلسطيني، خصوصاً في ظل الحصار، ويورد عامر شديد تصريحاً لطاهر النونو، الذي عمل في ذلك الوقت ناطقاً باسم حكومة إسماعيل هنية، مقتبساً من فضائية الأقصى بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٦ يقول فيه أن حماس لن تسمح لمن يُطلق عبارات التخوين، وصكوك الوطنية التحكم بمصالح الشعب وخرق الإجماع الوطني، و أنها ستتخذ التدابير اللازمة لحماية الشعب من أصحاب الرؤى الضيقة المرتهنة بالاحتلال[٦٥].

بعد سريان اتفاق التهدئة كتب الباحث الفلسطيني المقيم في لبنان أحمد الحيلة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥ مقالاً بعنوان (التهدئة متطلب المرحلة)، فسّر فيه الحاجة للتهدئة، اعتبر فيه أنها، في ذلك الوقت، شكلت نقطة تقاطع مصالح للأطراف "ابتداءً من الفلسطينيين المحاصرين، مروراً بمصر القلقة، وانتهاءً بإسرائيل المرتبكة"، وذلك بهدف ترتيب الأوراق بعد شوط طويل من المواجهة القاسية والعنيفة، وقال الحيلة أن قبول الاحتلال بالالتزام المتبادل يعني اعترافاً منه بشرعية حماس، وهذا يعني أن الاحتلال قد فتح طاقة في جدار الحصار، وربما هذا يشجع الدول الأخرى على تخفيف الحصار"[٦٦].

مرت الأشهر الستة ولم تلتزم إسرائيل بتعهداتها للجانب المصري، ولم تفتح معابر القطاع إلا أياماً معدودة وأدخلت مواد الإسمنت بكميات ضئيلة وقننت كميات الوقود وغاز الطهي بشكل لا يفي بربع حاجة السكان، واستخدمت وسائل النقل والمواصلات في غزة(الزيت) بدلاً عن السولار، إضافة إلى ذلك توغل حكومة الاحتلال في المناطق الشمالية والشرقية الحدودية لقطاع غزة تحت حجة إحباط عمليات عدائية، لم يتدخل الطرف المصري راعي التهدئة لوقف تلك الأعمال العدوانية(!!)[٦٧].

نتيجة لذلك اجتمعت الفصائل الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية وأنهت مدة التهدئة التي لم تحقق أغراضها، وأجمعت تلك الفصائل بأن حكومة الاحتلال تريد فرض أمر واقع جديد تتقدم على قاعدة فرض (تهدئة مقابل تهدئة)، وليس تهدئة (مقابل فك حصار وفتح معابر)، وانتهى

الاجتماع بعدم تجديد التهدئة إلا بشروط وضمانات مصرية جديدة تحقق مصالح الشعب الفلسطيني خاصة رفع الحصار وفتح المعابر التجارية [٦٨].

وتزامن هذا القرار الفصائلي في نهاية عام ٢٠٠٨ مع موجة جديدة من النقاش الواسع بشأن تمديد التهدئة أو إنهائها، وفي هذا السياق كتب الباحث الفلسطيني فايز أبو شمالة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢ مقالاً بعنوان (التهدئة خيبتنا، المقاومة خيمتنا) أشار فيه إلى أن الفصائل الفلسطينية الفاعلة أعطت الموافقة على التهدئة، على مضض، لكي يتوقف العدوان وينتهي الحصار، لكن إسرائيل لم تلتزم، وأصبحت التهدئة قيداً على المقاومة، ولمواجهة الموقف اقترح أبو شمالة على المقاومة أن تبدأ مرحلة جديدة من المقاومة تحت عنوان (القذائف رداً على الحصار"، وطالب المقاومة ألا تقبل بالتهدئة في صيغتها السابقة [٦٩].

أما الكاتب الفلسطيني كمال جابر، فقد كتب بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٧ مقالاً بعنوان (حديث بين يدي التهدئة) أشار فيه إلى أن العدو المستميت على التهدئة سيكون مهيأً للقبول بمزيد من المطالبات المفروضة عليه لقاء تجديدها، ودعا الفصائل للإصرار على رفع سقف مطالبها، وإلا فلا حاجة للتهدئة، ولم يفت كمال جابر التأكيد على أن تمديد التهدئة هو الأكثر ملاءمة لواقع قطاع غزة المنهك بفعل الحصار، باعتبار أن معركة كسر الحصار هي معركة مواجهة المحتل[٧٠].

وكتب الباحث في الشئون الفلسطينية سري سمور بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠ مقالاً بعنوان (نهاية التهدئة ..هل نحن أمام تفاهمات نيسان فلسطينية)، قال فيه أن الاحتلال يريد تهدئة مجانية، أي هدوء مقابل هدوء، ودعا المقاومة لرفض فكرة التهدئة المجانية مهما كان الثمن، ولم يفت سري سمور التأكيد على أن المقاومة محصورة في غزة، وواقع غزة صعب، لكنه رغم ذلك أكد على ضرورة تغيير التفاهمات القائمة؛ لأنها مُذِلة ومهينة[٧١].

وكتب الباحث الفلسطيني عصام شاور بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢ مقالاً بعنوان (التهدئة واستجداء غير مسبوق) قال فيه أن أطرافاً عديدة تتدخل –وبطريقة استجدائية– لتجديد التهدئة، وفسّر ذلك بأن إسرائيل أصبح لديها ما تخسره، وهو أمن المستوطنات في محيط غزة [٧٢].

وأكدت حركة حماس في بيان صحفي بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨م، أن العدو الصهيوني لم يلتزم بشروط التهدئة المعقودة في ٢٠٠٨/٦/١٩م، والمتمثلة في وقف العدوان ورفع الحصار، ونقل التهدئة إلى الضفة الغربية، وبما أن القضية الأساسية في هذا الاتفاق إنهاء الحصار وفتح

المعابر بشهادة مصر فإننا نحمل العدو الصهيوني المسئولية الكاملة عن انهاء تلك التهدئة ونؤكد على أن فصائل المقاومة وفي مقدمتها حركة حماس سوف تتصرف وتتحرك بما تمليه مسئولياتها وواجباتها الوطنية في إطار مشروع التحرر الوطني الذي نعمل من أجله [٧٣].

بعد أن أعلنت الفصائل بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٩ إنهاء التهدئة، كرد فعل على خرق إسرائيلي لبنود الاتفاق، استغلت إسرائيل الفرصة، وقامت بعدوان (الرصاص المصبوب)، ويقول عامر شديد أنه بعد حرب غزة أدركت حماس أهمية الدخول في تهدئة جديدة، أما إسرائيل فقد رفضت توقيع تهدئة مع حماس، مما اضطر الحركة إلى تقديم تهدئة ذاتية، دون ثمن مقابل، لكن حماس حاولت الترويج للتهدئة بضرورات المرحلة التي يمر بها قطاع غزة والشعب الفلسطيني، والحاجة لالتقاط الأنفاس، وإعادة تقييم المرحلة أمنياً وسياسياً[٧٤].

وفي محاولة لمعرفة مدى صلابة ومرونة حركة حماس بعد العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٨، أكد بعض الباحثين الأمريكان أن حركة حماس تميز بين الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والذي هو مرفوض من جانبها، وبين وجود إسرائيل ذاته، خاصة أن بروز حركة حماس في الساحة السياسية الفلسطينية جاء في وقت أصبح التعاطي مع إسرائيل كأمر واقع أمراً مقبولاً من غالبية العرب، ولهذا فإن هؤلاء الباحثين رأوا في طرح حماس لفكرة الهدنة محاولة للانتقال من الناحية الأيديولوجية التي لا سبيل لتذليلها، إلى الناحية السياسية التي وجدت حماس نفسها تُدفع لإبداء المرونة في سياقها. وخلص هؤلاء الباحثون إلى أنه طالما لا توجد إمكانية لإقصاء حماس في المدى المنظور، فإن دمجها في الواقع السياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القيود الدينية التي تلتزم بها حماس، أي التعامل مع فكرة الهدنة[٧٥].

المحور الثاني: موقف حماس من التهدئة بعد العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٢-٢٠١٤

قامت قوات الاحتلال يوم الأربعاء ٢٠١٢/١١/١٤ باغتيال -القائد العسكري الكبير في كتائب القسام- أحمد الجعبري، وقامت حماس بإطلاق الصواريخ على تل ابيب رداً على جريمة اغتيال الجعبري، وحظيت حركة حماس بدعم كبير من الرئيس المصري -في حينه- محمد مرسي، حيث زار وزير خارجية مصر محمد كامل عمرو قطاع غزة بعد يومين من بدء الحرب، كما سهّلت مصر زيارة وفد من وزراء الخارجية العرب إضافة إلى وزير الخارجية التركي[٧٦].

وبدأت على الفور محادثات للتوصل إلى تهدئة، تدخلت فيها العديد من الدول المؤثرة في الإقليم، وفي العالم، وتم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ يوم السبت ٢٠١٢/١١/٢١، ونص الاتفاق على[٧٧]: وقف الأعمال العدائية براً وبحراً وجواً من قبل إسرائيل، إضافة إلى وقف الاجتياحات والاغتيالات في غزة، وتوقف الفصائل الفلسطينية من جانبها الأعمال العدائية من القطاع على إسرائيل، وفتح المعابر، وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، وتوسيع مدى الصيد في بحر غزة، على أن تبدأ كل هذه الإجراءات بعد ٢٤ ساعة من سريان التهدئة[٧٨].

لقد كانت هذه الشروط للتهدئة هي الأفضل من كل سابقاتها، بسبب بسالة المقاومة من جهة، إضافة إلى توفر ظهير سياسي للمقاومة، تمثل في الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وقد أدى التوصل إلى هذه التهدئة إلى رفع سقف توقعات المقاومة من وراء المقاومة والتضحيات، وهذا ما انعكس على مفاوضات التهدئة عام ٢٠١٤.

بدأ الحديث عن التهدئة منذ اليوم الثاني للعدوان –الذي بدأ يوم ٢٠١٤/٧/٨ جوياً– على قطاع غزة، لكن سقف التوقعات كان مرتفعاً هذه المرة عند حركة حماس من جهة، وعند خصومها وأعدائها من جهة أخرى، وأعلن الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة أن شروط حماس لوقف إطلاق النار تتمثل في وقف العدوان عن الضفة والقدس وغزة، والعودة فيما يتعلق بغزة إلى الالتزام ببنود اتفاق ٢٠١٢، واطلاق سراح من أعادت إسرائيل اعتقالهم من الأسرى المحررين بموجب صفقة تبادل الأسرى بين حركة حماس وإسرائيل، والمعروفة باسم (وفاء الأحرار)[٧٩]. لكن الأطراف المختلفة لم تستجب.

وبعد أسبوع من بداية الحرب، بدأت تتبلور معالم تحركات تركية قطرية، بالتنسيق مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لأجل التوصل لاتفاق تهدئة، لكن مصر تدخلت، وأعلنت بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٤ مبادرتها، التي طالبت بوقف فوري لإطلاق النار دون شروط، لكنها جوبهت بالرفض من حركة حماس، وجاء تعليل الرفض على لسان موسى أبو مرزوق الذي أكد على أن المبادرة المصرية تربط بين فتح المعابر وبين استقرار الحالة الأمنية في المنطقة، وهذا يعني ألا يُفتح المعبر لأن المنطقة مضطربة، إضافة إلى أن المبادرة المصرية تنص على البدء بمفاوضات سياسية على حدود ١٩٦٧، والالتزام بقرارات دولية سبق أن رفضتها حركة حماس، وهذا يعني أن ما عجزت إسرائيل عن الحصول عليه من خلال الحروب والحصار، فإن مصر تطالب حماس أن تقدمه عبر مبادرة وقف إطلاق نار[٨٠].

لم تقبل حماس مبادرة مصر، وتعثرت جهود تركيا وقطر، اللتان ركزتا على أن ينتهي الحصار، وأن تُبنى ميناء ومطار لغزة، فبدأت قوات الاحتلال حربها البرية بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٧، وكانت حرباً طاحنة، لكن حركة حماس صمدت، وأوقعت خسائر في صفوف قوات الاحتلال، وأسرت جنود، وأوقفت كل محاولات الاختراق البري والبحري التي شنتها قوات الاحتلال، وأكثر من ذلك، قيامها بعمليات خلف خطوط قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولم تتمكن إسرائيل من حسم المعركة(٨١).

اضطرت مصر لإعلان استعدادها التفاوض على بنود مبادرتها، بعد أن تبين أن حماس لم تنكسر، وتم تشكيل وفد فلسطيني مشترك من كل الفصائل برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، طال أمد المفاوضات التي أصرت حماس خلالها على أن التهدئة ليست مجانية، وأن ثمنها إنهاء الحصار، وتم التوصل إلى هدنتين مؤقتتين لأغراض إنسانية، الأولى لمدة ثلاثة أيام بدأت منذ صباح ٢٠١٤/٨/٥، وخلال المفاوضات المتعثرة، أصدرت كتائب القسام بياناً أعلنت فيه أنها ستعود للمواجهة إن لم تحقق المفاوضات تقدماً ملموساً، وهذا ما حدث (٨٢).

ألقت مصر بثقلها من جديد، وتم التوصل إلى هدنة مؤقته لمدة خمسة أيام تبدأ من ٢٠١٤/٨/١١، واستؤنفت المفاوضات، لكن لم يحدث تقدم، ويبدو أن إسرائيل كانت مصرة على نزع سلاح المقاومة، وتم تمديد هذه الهدنة يوماً إضافياً، لكن إسرائيل خرقت هذه الهدنة عندما بدا لها أنها قادرة على اغتيال قائد كتائب القسام محمد الضيف، ونتج عن عملية القصف استشهاد زوجة محمد الضيف، وفي هذه الأثناء كانت كتائب القسام قد هددت ببدء حرب استنزاف طويلة، وتم تعديل الورقة المصرية بحيث تضمنت رفع الحصار براً وبحراً وجواً، وحينها توقفت المفاوضات، وبدأت إسرائيل قصف الأبراج السكنية المكتظة (٨٣).

في النهاية، وتحديداً بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٦ أعلنت الخارجية المصرية نص الاتفاق، والذي دعا إلى وقف شامل ومتبادل لإطلاق النار، بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل لإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات الإعمار، والصيد البحري ابتداءً من ستة أميال، وأشار الإعلان المصري إلى أن هذا الأمر يتم استناداً للمبادرة المصرية ٢٠١٤، وتفاهمات القاهرة ٢٠١٢، لكن هذا الإعلان أبقى القضايا الأخرى (مثل الميناء) للمفاوضات التي كان من المفترض أن تجري بعد شهر من تثبيت وقف إطلاق النار.

اعتبر أشرف بدر أن حماس حققت مكاسب في اتفاقية التهدئة لعام ٢٠١٤، تتمثل في حفاظ الحركة على سلاحها، وإدراج فتح المعابر، إضافة إلى التأكيد على تشييد وبدء العمل في ميناء بحري يربط غزة بالعالم الخارجي، وعزا أشرف بدر عدم تطبيق هذه التعهدات إلى التخاذل العربي الذي وصل حد التآمر، حسب رأي أشرف بدر(٨٤).

****

يمكن القول في ختام هذا البحث أن حركة حماس طرحت فكرة الهدنة عام ١٩٨٨ في سياق محاولتها تقديم مقترح يتجنب الاعتراف بحق دولة الاحتلال في الوجود، ويكتفي بوقف القتال بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال لمدة معينة، في مقابل إقامة دولة فلسطينية لا يُسمح للاحتلال التدخل في شئونها الداخلية.

وبعد قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، طرحت حركة حماس فكرة الهدنة، في محاولة منها للتنبيه إلى إمكانية تصحيح الخطأ التاريخي الذي وقعت فيه منظمة التحرير، والمتمثل في الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، إضافة إلى رغبة حركة حماس تفادي إمكانية حدوث توترات داخلية بين حركتي فتح وحماس.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، سرعان ما بدأت القوى الكبرى في العالم تُطالب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بوقف إطلاق النار، واستجابت حركة حماس لوقف إطلاق النار، لكن إسرائيل لم تلتزم، وبالتالي انهارت كل محاولات وقف إطلاق النار، ويمكن القول إن أبا عمار لم يكن متلهفاً للالتزام الحديدي بوقف إطلاق النار.

تغيرت الأوضاع عندما أصبح محمود عباس رئيساً للحكومة عام ٢٠٠٣، وكان عباس جاداً في مسعاه لوقف أعمال المقاومة، لكنه كان يُدرك أنه غير قادر على وقف المقاومة من خلال الجهد الأمني والشُرطي والتنسيق الأمني، لهذا لجأ إلى طرح فكرة الهدنة على الفصائل، خاصة على حركة حماس، لتسهيل قبول الفكرة، خاصة أن الطرح الأساسي لفكرة الهدنة جاءت من جانب حركة حماس.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق الهدنة عام ٢٠٠٣ كان مختلفاً بشكل كامل مع الطرح الأساسي لحركة حماس، وأخذت تتجدد الهدنة بعد ذلك بشكل شبه مستمر.

في العام ٢٠٠٥ أصبحت حركة حماس تستخدم كلمة (تهدئة بدل هدنة)، وذلك لأن الهدنة تعني –حسب مقصد حماس في البداية – إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ...إلخ، أما التهدئة فتعني وقف إطلاق النار من الجانبين، وتقديم تسهيلات لقطاع غزة، أو فك الحصار عنه.

واستمرت التهدئة بعد ذلك، وتخللتها فترات الحروب الثلاثة: ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، لكن سرعان ما كانت تمر العودة للتهدئة، بدون تحديد سقف زمني لها، واقتصارها على غزة دون الضفة، وبقاء الحصار على غزة.

باختصار بدأ طرح حماس لفكرة الهدنة بشكل ومضمون معيّنين، وانتهى الأمر إلى وقف لإطلاق النار مع بقاء الاحتلال والحصار سيد الموقف.

(*) أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة.

(*) ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة.

([1]) الرقب، صالح: أحمد ياسين، شهيد الفجر صفحات من حياته ودعوته وجهاده، منشورات فلسطين المسلمة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٧٣.

([2])البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية ١٩٧٨-١٩٩٤، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٠م، ص ٢٠٤.

([3])مجلة السياسة الفلسطينية، حوار مع موسى أبو مرزوق، ع١٨، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م، ص١٠٠.

([4])مجلة الدراسات الفلسطينية، حوار موسى أبو مرزوق، مرجع سابق، ع ١٨، ص١٠١.

([5])منصور، أحمد: الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، ص٣١٥.

([6]) الرقب، صالح : مرجع سابق، ص٧٣.

([7])http://hamas.ps/ar/post/330

([8])انظر نص بيان حركة حماس بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٥ http://hamas.ps/ar/post/356

([9])منصور، أحمد : مرجع سابق، ص٣١٥.

([10])الرقب، صالح : مرجع سابق، ص٧٣.

([11]) الحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص ٨٩.

([12])الحروب، خالد: مرجع سابق، ص ٩٥.

([13])المرجع السابق، ص ٩٧.

(١٤) Muslih, Muhammad: the foreign policy of hamas, council on foreign relations, new York, us,1999, p8,9.

(١٥) سلامة، سالم: الهدنة مع يهود في نظر الإمام الشهيد أحمد ياسين، مؤتمر الشيخ أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ١١٩٦.

(١٦) المرجع السابق، ص ١١٩٧.

(١٧) الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٠، ص ٤٥.

(١٨) حسونة، طارق: تطور الفكر السياسي لحركة حماس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ، غزة، فلسطين، ٢٠١٥، ص ١١٦.

(١٩) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢١) البابا، رجب: مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢٢) زواوي، خالد علي : دراسة في مرجعيات الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين وأثرها على الممارسة السياسية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١١م، ص ٢١٥.

(٢٣) زواوي، خالد : مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢٤)المرجع السابق، ص٢١٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢٦)المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢٧) Shaul Mishaal and Avraham Sela: The Palestinian Hamas:Vision, Violence, and Coexistence, Columbia University Press, New York, USA, 2000.p. IX.

(٢٨) Ibid, p. 71.

(٢٩) Ibid, p. 74.

(٣٠) Paul McGeough: Kill Khalid: Mossad's Failed Hit-- and the Rise of Hamas, Allen & Unwin, Crows Nest, N.S.W, 2009,p.329.

(٣١) Scott Nicholas Romaniuk and Joshua K. Wasylciw: SERVING JIHAD: HAMAS AND THE INSTRUMENTALITY OF VIOLENCE IN THE MIDDLE EAST, European Scientific Journal July edition vol. 8, No.16,2012. P,5,9,11,16.

http://eujournal.org/index.php/esj/article/view/244/274

(٣٢) Sara Roy: hamas and the transformations of political islam in palestine,current history, a journal of contemporary world affairs, January 2003, p14. http://www.currenthistory.com/Article.php?ID=123

(٣٣) صالح، محسن محمد(إعداد): مختارات من الوثائق لسنة ٢٠٠٥م، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، ص١٩٨.

(٣٤)صالح، محسن محمد(إعداد): مختارات من الوثائق لسنة ٢٠٠٥م، ص١٩٨-١٩٩.

(٣٥) انظر نص بيان حركة حماس بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٣ /http://hamas.ps/ar/post/631

(٣٦) انظر نص بيان حرة حماس بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٥ /http://hamas.ps/ar/post/617

(٣٧) بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس، بتاريخ ٢٢/يونيو ٢٠٠٣م؛ /http://hamas.ps/ar/post/624.

(٣٨) الرقب، صالح: مرجع سابق، ص٧٤.

(٣٩) Jarle Opedal Sunsehaugen: hamas in the west bank a study of the political position of the west bank branch between1987 and 2007,university of bergensis, spring 2011, p 96.

(٤٠)نص إعلان مبادرة حماس والجهاد الإسلامي حول الهدنة مع إسرائيل، مجلة القدس، ع ٥٥، ٢٠٠٣م، ص٢٧.

(٤١) شديد، عامر: الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦، حدود الثبات والتغير، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠، ص٩١.

(٤٢) صالح، محسن محمد(إعداد) : مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥م، ص١٩٩.

(٤٣) الرقب، صالح : مرجع سابق، ص٧٤.

(٤٤) العمور، ثابت: مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين حركة حماس نموذجاً، ص

(٤٥) انظر نص البيان في الموقع الرسمي لحركة حماس /http://hamas.ps/ar/post/522

(٤٦) شديد، عامر: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤٧)المرجع السابق، ص ٩٠.

(٤٨) الموقع الرسمي لكتائب القسام نقلاً عن موقع وكالة سما

http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/170

(٤٩) صالح، محسن، (إعداد): مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥، ص ٦٩، ٧٠.

(٥٠)بدر، أشرف عثمان: إسرائيل وحماس جدلية التدافع والتواصل والتفاوض ١٩٨٧- ٢٠١٤، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، ط١، ٢٠١٦، ص ٨٩، ٩٠.

(٥١) انظر نص بيان كتائب القسام بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٨.

(٥٢) انظر نص بيان كتائب القسام بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٨.

(٥٣) انظر نص بيان كتائب الشهيد عز الدين القسام بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١.

(٥٤)مقابلة أسامة حمدان مع صحيفة السبيل الأردنية، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥، صالح، محسن(إعداد) ص١٩٨-١٩٩.

(٥٥) الموقع الرسمي لكتائب عز الدين القسام

http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/466

([٥٦])عزام، تيسير: التجربة السياسية لحركة حماس، وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٣-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ١٩٧.

([٥٧])الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧، وثيقة رقم ١٤٤، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠٩، ص٣١٠.

([٥٨]) شديد، عامر: مرجع سابق، ص ٩٢.

([٥٩]) الموقع الرسمي لكتائب القسام http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1748

([٦٠])تصريحات لرئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة إسماعيل هنية حول المساعي المصرية للتوصل إلى تهدئة مع إسرائيل الصادرة في ١١ آذار/مارس/٢٠٠٨م؛ الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة، لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص٢٠٨.

([٦١])مقابلة مع سعيد صيام حول الوضع الفلسطيني الداخلي والتهدئة مع إسرائيل الصادرة في ٢٠٠٨/٤/١٠م؛ الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨، مركز الزيتونة، لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص٢٧٦-٢٧٧.

([٦٢])تصريحات صحفية لإسماعيل هنية حول التهدئة الشاملة مع إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية والاستفتاء الشعبي الصادرة ٢٠٠٨/٤/٢٣؛ الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨، مركز الزيتونة، لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص٢٩٥.

([٦٣])النص الحرفي لاتفاق التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل بوساطة مصرية الصادرة في ١٨ يونيو٢٠٠٨م؛الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨م، تحرير محسن صالح، وآخرون، مركز الزيتونة، لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص٤٠٥-٤٠٦.

([٦٤])النص الحرفي لاتفاق التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل بوساطة مصرية الصادرة في ١٨ يونيو٢٠٠٨م؛ الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨م، تحرير محسن صالح، وآخرون، مركز الزيتونة، لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص٤٠٥-٤٠٦، ص ٤٠٥.

([٦٥])شديد، عامر: مرجع سابق، ص ٩٣.

([٦٦]) الموقع الرسمي لكتائب عز الدين القسام
http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1748

([٦٧])رزقة، يوسف: الطريق الصعب استراتيجية حرب الفرقان ٢٠٠٩ حماس الشراكة والقيادة، ج٣،غزة، فلسطين، ٢٠٠٩م، ص١٧.

([٦٨]) المرجع السابق، ص٣١.

([٦٩]) الموقع الرسمي لكتائب عز الدين القسام
http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1874.

([٧٠]) الموقع الرسمي لكتائب عز الدين القسام
http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1908

([٧١])الموقع الرسمي لكتائب عز الدين القسام
http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1914

([٧٢]) الموقع الرسمي لكتائب عز الدين القسام
http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1917

([٧٣]) بيان صحفي صادر عن حركة حماس حول انتهاء التهدئة مع إسرائيل ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨؛ الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨م، مركز الزيتونة، بيروت، ط١، ٢٠١١م، ص٨٠٩.

([٧٤]) بيان صحفي صادر عن حركة حماس حول انتهاء التهدئة مع إسرائيل ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨؛ الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨م، مركز الزيتونة، بيروت، ط١، ٢٠١١م،ص ٩٣، ٩٤.

([٧٥]) Paul Scham and Osama Abu Irshaid: hamas ideological rigidity and political flexibility, special report 224, united states institute of peace, Washington, USA ,June,2009, p 1-7.

([٧٦])بدر، أشرف: مرجع سابق ، ص٩٣.

([٧٧]) المرجع السابق، ص٩٤.

([٧٨])المرجع السابق ، ص٩٤.

([٧٩])المرجع السابق ، ص٩٥.

([٨٠])المرجع السابق ، ص ٩٦.

([٨١])السحار، جميل عبد الرحيم : ٥١ يوما من الحرب الإجرامية على قطاع غزة ٧ يوليو –٢٦ أغسطس ٢٠١٤م، المركز الفلسطيني للتاريخ والتوثيق، غزة، فلسطين، ٢٠٠٩، ص٣٥٢.

([٨٢])المرجع السابق ، ص٢٢٠.

([٨٣])المرجع السابق ، ،ص٣٧٩.

([٨٤])بدر، أشرف: مرجع سابق، ص ١٠٤.

المراجع:

أولاً: الوثائق

١. صالح، محسن، وسعد، وائل(إعداد) :مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥م، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

٢. الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٣. صالح، محسن(تحرير) : الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٨م، مركز الزيتونة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٤. بيانات حركة حماس.

٥. بيانات كتائب القسام.

ثانياً الكتب:

١. بدر، أشرف عثمان : إسرائيل وحماس جدلية التدافع والتواصل والتفاوض ١٩٨٧-٢٠١٤م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٦م.

٢. الحروب، خالد : حماس والفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٣. خالد، سعيد : حين صبوا الرصاص على غزة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٤. رزقة، يوسف : الطريق الصعب استراتيجية حرب الفرقان ٢٠٠٩ ماس الشراكة والقيادة، ج٣، غزة، فلسطين، ٢٠٠٣م.

٥. سلامة، سالم: الهدنة مع اليهود في نظر الإمام الشهيد أحمد ياسين، مؤتمر الشيخ أحمد ياسين حياته وجهاده، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، ٢٠٠٥.

٦. السحار، جميل عبد الرحيم : ٥١ يوما على الحرب الإجرامية على قطاع غزة ٧ يوليو-٢٦ أغسطس ٢٠١٤م، مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، ٢٠١٥م.

٧. منصور، أحمد : الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، د.ت.

ثالثاً الرسائل العلمية:

١. البابا، رجب : جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية ١٩٧٨-١٩٩٤م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٠م.

٢. حسونة، طارق : تطور الفكر السياسي لحركة حماس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٥.

٣. زواوي، خالد علي : دراسة في مرجعيات الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين وأثرها على الممارسة السياسية لحركة حماس والجهاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠١١م.

٤. الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس ٢٠٠٠-٢٠٠٩م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٠م.

٥. شديد، عامر : الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد الانتخابات ٢٠٠٦، حدود الثبات والتغيير، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠م.

٦. عزام، تيسير : التجربة السياسية لحركة حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٣-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧م.

رابعاً المجلات:

١. مجلة السياسة الفلسطينية، ع ١٨، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م.

٢. مجلة القدس، ع ٥٥، ٢٠٠٣م.

خامساً المراجع الإنجليزية:

1. Jarle opedal sunsehaugen: Hamas in the west bank a study of the political position of the west bank branch between 1987 and 2007, university of bergensis,spring2011.
2. Muhammad muslih : the foreign policy of hamas, council on foreign relations, new York 1999.
3. Paul Scham and Osama Abu Irshaid :Hamas Ideological and Political flexibility, special report 224.united states institute of Peaca, Washington, USA, June, 2009.
4. Paul Mcgeough : Kill Khalid : Mossads Failed hit and the Rise of Hamas, Allen Unwin, Crows Nest, N,S,W,2009.
5. Sara Rory : Hamas and the transformations of political, Islam in Palestine, current history, ajiurnal of contemporary world affairs, 2003, http://www.currenthistory,com/Article.
6. Shaul Mishaal and Avraham Sela :The Palestinan Hamas Vision, Violence,and Coexistence,Columbia University Press, New York,2000.
7. Scott Nicholas Romaniuk and Joshua k.Wasylciw: Servingjihd: hamas and the instrumentality of violence in the middle east, European Scientific Journal Journal edition,Vol 8, No 16, 2012, http://enjournal.org/index.php/esj/article/view/244/274.

سادساً مواقع إلكترونية:

1. http://hamas.ps/ar/post/356.
2. http://hamas.ps/ar/poet/330.
3. http://hamas.ps/ar/631.

4. http://hamas.ps/ar/617.
5. http://hamas.ps/ar/522.
6. http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/170.
7. http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/466.
8. http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1748.
9. http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1908.
10. http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1914.
11. http://www.alqassam.ps/arabic/articles/details/1917